توسع المدن الكبرى في الجزائر على حساب الأراضي الزراعية مدينة الجزائر نموذجا

أ. بلقاسم بلال بالاشتراك .د.محمد مرسلي

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة

بذلت الجزائر جهودا تنموية كبيرة بعد الاستقلال و شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية معتبرة مما جعلها اليوم تواجه معادلة صعبة تتمثل في كيفية التوفيق بين النمو السكاني السريع والموزع بشكل غير متوازن عبر الوطن و الذي له متطلباته الاجتماعية والاقتصادية من جهة وبين الحفاظ على الموارد الطبيعية التي هي عرضة للإهدار والتخريب نتيجة للاستخدام غير المرشّد و التوسع العمراني غير المتحكم فيه من جهة أخرى .

فرغم المساحة الشاسعة التي تملكها الجزائر المقدّرة ب(2381741 كلم^2)غير أن 87 ٪من هذه المساحة هي عبارة عن مناطق صحراوية جافة و 9٪ منها هي سهوب رعوية

معرّضة للتصحّر أمّا المناطق التليّة فلا تمثل سوى 4٪ من المساحة العامّة(لاحظ الشكل رقم 1) ومع ذلك يتركّز بها حوالي 3/2 سكان الجزائر وبها معظم المراكز الصناعية الرئيسية بالجزائر[1].

الشكل رقم 1 :

[1] - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حول المدن الجزائرية 1998 م .

كما شهدت مدن هذا الإقليم نموا سريعا نتيجة لاستقطابها لليد العاملة من الأرياف والمناطق الداخلية –لاسيما في الستينات- لترتفع بذلك نسبة سكان المدن في الجزائر بشكل ملفت للنظر من 31٪ سنة 1966م إلى 52 ٪ سنة 1997م. (لاحظ الجدول رقم 1 المرفق بالشكل رقم 2).

الجدول رقم: 1 تطور نسبة سكان المدن في الجزائر (1966 – 1997 م)				
السنوات	سكان المدن	سكان الريف	العدد الإجمالي	نسبة سكان المدن
1966	3778482	8243518	12022000	31,40%
1977	6686785	10261215	16948000	40%
1987	11444249	11594693	23038942	49,60%
1991	13112000	12829000	2593900	50,50%
1997	15800000	14481000	30281000	52,20%

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقرير حول المدينة الجزائرية 1998 **ص** 19

تطور نسبة سكان المدن في الجزائر 1966 - 1997

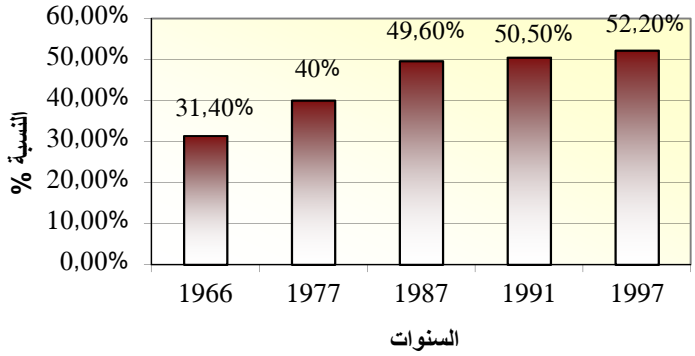

وأدى هذا النمو السريع للمدن إلى انتشار السكن الفوضوي الذي لا يخضع لقوانين التعمير والبناء ولا يحترم الفضاءات البيئية ولا المجال الزراعي بحيث أصبح يمثل تهديدا حقيقيا للموارد الطبيعية وللإطار المعيشي للسكان إذ أصبحت بعض المدن تعاني من نقص فادح في التجهيزات والخدمات الضرورية الشيء الذي كانت له انعكاساته الخطيرة على المستوى الصحي والبيئي بالإضافة إلى نقص مياه الشرب وانتشار التلوث بها.

وأدى هذا التركّز السكاني الكبير في المناطق الساحلية إلى نموّ المدن وتوسعها على حساب الأراضي الزراعية كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم: 2 توسع بعض المدن الجزائرية على حساب الأراضي الزراعية خلال الفترة 1962- 1987م

	السنة	المساحة هكتار	السنة 1987	المساحة هكتار	المساحة المفقودة
عنابة	1962	1200	1987	3900	2700
تلمسان	1965	535	1987	2200	1665
سيدي بلعباس	1968	480	1987	1910	1430
الجزائر	1970	7500	1987	1700	9500
المجموع		9715	1987	2501	15295

المصدر: تقرير وزارة البيئة لسنة 2000 م

ويتّضح من خلال الجدول أنّ مدينة الجزائر تضاعفت مساحتها أكثر من مرّتين خلال 25 سنة على حساب أراضي سهل متيجة الذي فقد حوالي 9500 هكتار من أجود تربه الزراعية، كما أنّ مدينة عنابة التي تضاعفت مساحتها أكثر من ثلاث مرّات لا تزال تفقد سنويا حوالي 80 هكتارا من تربتها الخصبة[1].

[1]- تقرير وزارة البيئة السنوي لسنة 2000 م

و فقدت المدن الساحلية الرئيسية الثلاث (الجزائر – وهران – عنابة) بعد الاستقلال حوالي 17 ٪ من أراضيها الخصبة لصالح الاستخدامات الحضرية أي ما يقارب 21250 هكتارا [1] في ظرف قصير لا يتجاوز 30 سنة.

إنّ حركة التعمير المتسارع الذي شهدته الجزائر منذ الاستقلال كان يسير بطريقة عشوائية نتيجة لغياب نصوص تشريعية مناسبة – إلى غاية بداية التسعينيات – وكذلك بسبب عدم التطبيق الفعلي للنصوص التشريعية و غياب سياسة ناجعة لتهيئة الإقليم تحقق التوازن الإقليمي في مجال الإسكان والتعمير وتحافظ على الموارد الطبيعية للبلاد وخاصة منها الأراضي الزراعية التي تعتبر الضمان الرئيسي للأمن الغذائي في المستقبل – بعد نفاذ الموارد البترولية – هذه الأراضي التي أصبحت عرضة للإهمال ومهددة بالزحف العمراني الذي أصبح يقضي على مئات الهكتارات سنويا ، فهناك على الأقل 5 هكتارات من الأراضي الزراعية تفقد يوميا في المجال الساحلي [2] ، ورغم وجود ترسانة من القوانين التي تنص على وجوب المحافظة على العقار الفلاحي وصدور التعليمة الرئاسية في 14 جوان 1995 م التي تمنع أي استخدام الأرض الزراعية لغير الأغراض الفلاحية فقد تمّ ضياع وفقدان حوالي 15000 هـ من الأراضي الزراعية العالية الجودة المصنفة ضمن الصنف 1و2 في سهل متيجة حسب تقرير برنامج تهيئة المنطقة الساحلية لمدينة الجزائر (2004م PAC) [3]

ونتيجة للنمو السكاني من جهة وتقلص الرقعة الزراعية من جهة أخرى، فإنّ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الجزائر أصبح في تناقص مستمر كما يوضحه (الجدول رقم 3 والشكل رقم 4).

فبعدما كان نصيب الفرد الجزائري يقارب هكتارا لكل ساكن أصبح لا يتعدى 0.13 هكتار للفرد. وإذا استمر هذا الوضع فإنّ الإسمنت سيقضي على ما تبقى من المجال الزراعي والمساحات الخضراء وسيؤثر ذلك على التوازن البيئي ويزيد من تدهور الظروف المعيشية في المدن ، وينجرّ عن ذلك أزمات اقتصادية واجتماعية حادّة .

فحسب وزير البيئة سيترتّب عن الوضع "تكديس 30 مليون جزائري في فضاء إقليم المدن الساحلية في إطار معيشي غير لائق قد يتحول إلى صدمة ينجر عنها انفجار اجتماعي " [4].

---

[1]- الملتقى الوطني للمجال والسكان 14 / 15 / أفريل 2002 م (مداخلة السيدة بن عباس كافوش)

[2]- تصريح الأمن العام لاتحاد الفلاحين ، جريدة الخبر، 19 ماي 2004 م

[3] -PAC Programme d'Aménagement Cotier « Zone Cotiere Algeroise » Programme d'action prioritaire , Centre d'activité régionale Décembre 2004

[4]- جريدة الخبر الأربعاء 2 جوان 2004 م .

و هذا نتيجة لاختناق المنشآت القاعدية ونقص الخدمات وندرة الموارد المائية بالإضافة إلى تدهور الإنتاج الزراعي وما يترتب عنه من أزمة غذائية وندرة المواد الاستهلاكية الضرورية.

الجدول رقم : 3 تقلص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الجزائر

السنوات	نصيب الفرد (هـ / للفرد)
1962	0,8
1966	0,51
1977	0,44
1987	0,33
1992	0,32
1998	0,28

م.و.ا.ا cnes : تقرير حول المدينة الجزائرية 1998

الشكل رقم : 3

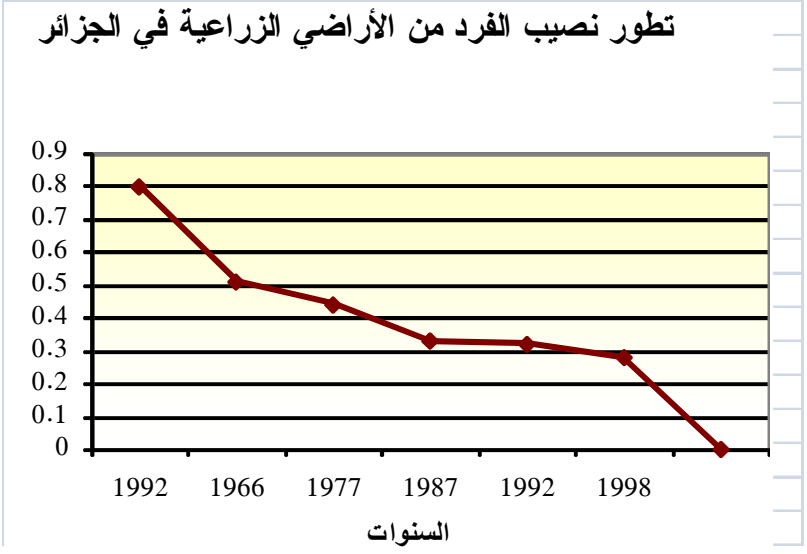

ومعلوم أنّ الإنتاج الفلاحي الجزائري الذي كان يوفّر 93 ٪ من الاحتياجات الوطنية سنة 1969 م أضحى في بداية الثمانينات لا يغطي إلاّ 30 ٪ من هذه الاحتياجات [1].

فإلى متى سيستمرّ هذا الإهدار اللامسؤول لمواردنا الطبيعية ولأراضينا الزراعية ؟

إلى متى يظلّ نموّ مدننا ومجالنا الحضري خارج المراقبة والتحكم ؟

كيف يكون مستقبل مدننا وخاصة المدن الكبرى في ظل فوضى التعمير التي تشهدها البلاد؟

انطلاقا من هذه النتائج التي تتنبأ بمستقبل غير مضمون العواقب للوطن ارتأينا دراسة إحدى المدن الجزائرية " مدينة الجزائر العاصمة " كنموذج حي للزحف العمراني على سهل متيجة، وهذا قصد تحليل أسباب هذه الظاهرة وتتبع التطور العمراني في هذه المنطقة ميدانيا وآثاره على المجال الزراعي و البيئي، ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة للتحكم في النمو العمراني والحفاظ على الأراضي الزراعية التي تعتبر موردا حيويا لا يمكن بأي حال حرمان الأجيال المستقبلية منه.

1 ـ التوسع العمراني لمدينة الجزائر على حساب الأراضي الزراعية لسهل متيجة

إنّ مدينة الجزائر بوظائفها المتعددة الوطنية والدولية وبمراكزها الصناعية والخدماتية (المالية و الإدارية) وهياكلها الأساسية (ميناء هام ـ مطار دولي) وتجهيزاتها الرفيعة المستوى (في مجال التكوين ـ البحث العلمي ـ الصحة) كانت دوما مركز استقطاب للسكان ممّا جعلها تشهد نموا سكانيا سريعا، لذلك فكّرت السلطات منذ بداية السبعينات في وضع مخططات للتحكم في التعمير وتنظيم المجال العاصمي و توسيعه مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية و حمايتها من الزحف العمراني .

العوامل المتحكمة في نمو المدينة:

أولا : العوامل الطبيعية:

1- **طبوغرافية السطح:** تحد التلال الساحلية مدينة الجزائر غربا وهي أراضي تتميز بوعورة السطح وكثرة الانحدارات وارتفاع تكلفة البناء والتعمير ومع ذلك فإن كتلة بوزريعة تحمي ميناء الجزائر من الرياح الغربية التي تهب على سواحل البحر المتوسط خلال الفترة الرطبة (من شهر أكتوبر إلى نهاية أفريل وبداية ماي) .

[1]- تقرير وزارة البيئة سنة 2000 م .

وتنفتح المدينة مباشرة على سهل متيجة من الناحية الشرقية والجنوبية الشرقية (لاحظ الخريطة رقم 1) لذلك كانت الضاحية الشرقية دوما هي المجال الأنسب لتوسع مدينة الجزائر لما تتميز به من انبساط السطح وقلة تكاليف التعمير ، ابتداء من عهد الاحتلال الفرنسي – حيث كان اتجاه التعمير نحو الشريط الساحلي الشرقي بتشييد عدة مدن كمدينة حسين داى والحراش والدار البيضاء وبرج الكيفان وغيرها.

وحتى مخططات التعمير الأولى [1] الصادرة بعد الاستقلال التي كانت ترمي الى تهيئة المجال العاصمي وفك الاختناق عن نواته المركزية نصت على توجيه محور توسيع المدينة إلى الناحية الشرقية .

2 – انفتاح المدينة على سهل متيجة شرقا وجنوبا

إن أي مشروع لتوسيع مدينة الجزائر كان لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار المحافظة على الأراضي الزراعية العالية الجودة لسهل متيجة الذي يحد المدينة شرقا وجنوبا(كما هو موضح على الخريطة رقم 1) والذي كان يمثل دوما المورد الرئيسي لتموين المدينة بما تحتاجه من مواد غذائية وخضر وفواكه لذلك جندت الجزائر كل ما يمكن رصده من قوانين التعمير وأدواته ومخططات التهيئة ومراسيم حكومية للحفاظ على العقار الفلاحي وحمايته من الزحف العمراني ومع ذلك فقد سهل متيجة حوالي 15000 هـ من أجود الأراضي الزراعية نتيجة التعمير الفوضوي وعدم احترام مخططات التهيئة والتعمير .

3 – تأثير المناطق الصناعية على التعمير وتوسع مدينة الجزائر

من أهم السياسات الخاطئة لسلطات الاحتلال الفرنسي هو إنشاء مراكز صناعية بالقرب من العاصمة (المنطقة الصناعية الرويبة- الرغاية و الحراش) [2] حيث أصبحت مراكز جذب لليد العاملة من الأرياف والولايات المجاورة للعاصمة (المدية ، البويرة ، بومرداس تيزي وزو ،ا لخ) .لاحظ الخريطة رقم :

كان من نتائج النزوح الريفي الكثيف نحو الضاحية الشرقية للعاصمة انتشار السكن الهش والتعمير الفوضوي في أطراف العاصمة مما اضطر السلطات إلى تسطير برامج سكنية ضخمة لاستيعاب الطلب المتزايد على السكن حيث تم إنجاز مناطق السكن الحضري الجديدة (ZHUN) في بلديات باب الزوار والمحمدية وبرج الكيفان

---

[1] - كالمخطط التوجيهي العام (POG) لسنة 1975

[2] - حسب ما نص عليه مشروع قسنطينة 1959

، لكن هذا التعمير كان يتم بكل أسف على حساب الأراضي الزراعية العالية الجودة .

الخريطة رقم :

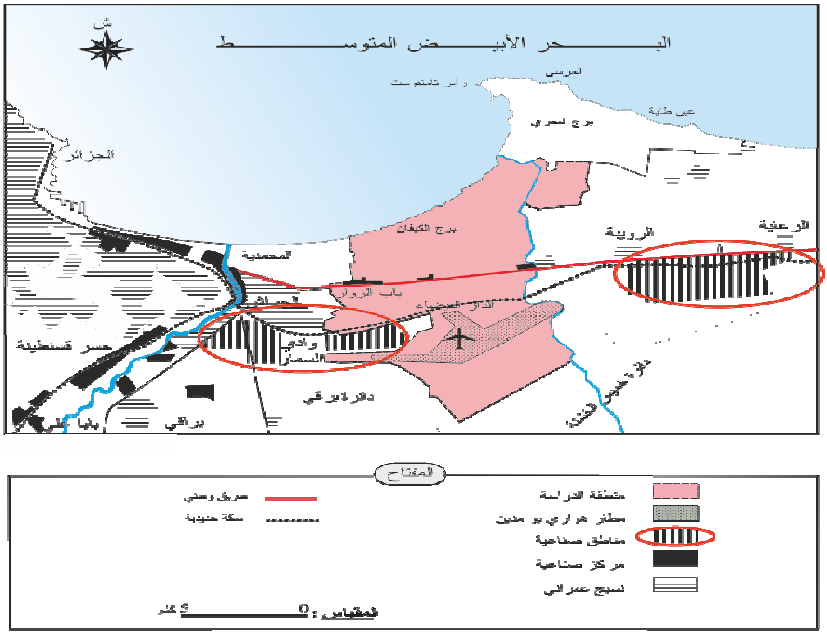

4 ***المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على خريطة*** *(A.Gaidon)*

4– النمو الديموغرافي السريع

وزاد من حدة الطلب على السكن النمو الديموغرافي السريع الذي عرفته مدينة الجزائر بعد الاستقلال حيث كان معدل النمو يزيد عن 3 ٪ (كما هو موضح في الجدول رقم 4) مما جعل وزارة السكن تتجاوب مع هذه الأوضاع الضاغطة ببرمجة مشاريع البناء الذاتي التي فتحت المجال لكل أشكال التجاوز لقوانين التهيئة والتعمير والتعدي على العقار الفلاحي حيث نشأت تجمعات سكانية بطريقة غير شرعية فوق أراضي زراعية خارج نطاق المخططات العمرانية كما هو الحال في أحياء : الحميز ، علي صادق ، فايزي ....الخ)

أهم مخططات التهيئة والتعمير للتحكم في نمو مدينة الجزائر

مرحلة التخطيط المركزي (1968-1990)

أهداف سياسة التخطيط :

- توقيف النزوح الريفي نحو العاصمة وتثبيت السكان في الأرياف
- التحكم في التعمير لتخفيف الضغط على العاصمة والمحافظة على الأراضي الزراعية لسهل متيجة .

مشروع لجنة الكوميدور (1968ـ1985)

أنشئت اللجنة الدائمة لتنظيم وتهيئة إقليم الجزائر (Comédor) في 20 نوفمبر

الجدول رقم :4 النمو الديموغرافي بولاية الجزائر خلال الفترة (1966-2008م)

عدد السكان (نسمة)				
2008	1998	1987	1977	1966
2.947446	2.562439	2.128419	1.463003	979916
معدل النمو (٪)				
2008/98		98/87	87/77	67/66
1.3		1.7	3.82	3.71

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 1966-2008

1968 م طبقا للمرسوم 68 ـ 62 . و أسندت إليها مهمة إعداد مخطط تهيئة وتعمير لمدينة الجزائر على طول خليج الحزائر مع التركيز على توجيه التوسع العمراني إلى الضاحية الشرقية لمدينة الجزائر نظرا لانبساط السطح وعدم وجود عوائق طبوغرافية ممّا يجعل تكاليف التهيئة والبناء جدّ منخفضة .

مع العلم أنّ مدينة الجزائر كانت منذ العهد الاستعماري تتوسع بشكل عام في اتجاه الشرق والجنوب الشرقي كما هو موضح في الشكل رقم 4

الشكل رقم : 4

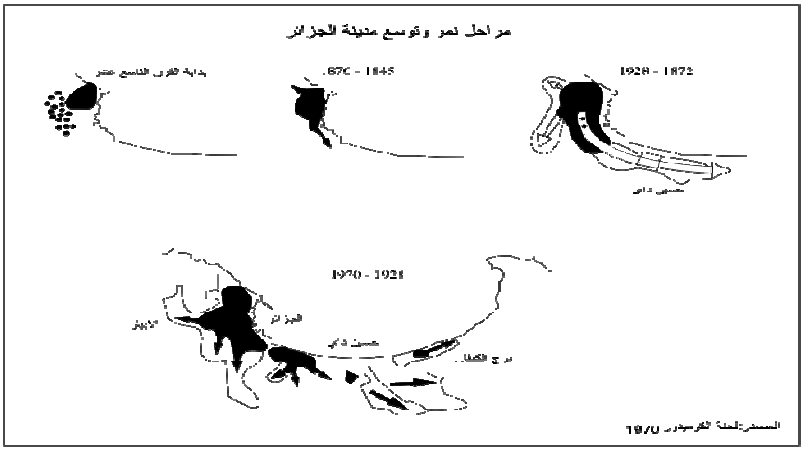

تم الانتهاء من المشروع سنة 1970 م وتمت برمجته ضمن المخطط الرباعي الأول ليتم الشروع في انجاز عدة هياكل قاعدية هامة كالطريق السريع جنوب العاصمة (بن عكنون الدار البيضاء) ونفق وادي اوشايح ...الخ

المخطط التوجيهي العام لمدينة الجزائر (POG) (1975ـ1986)

تمّـت المصادقة عليـه في 27 مارس 1975 م طبقا للمرسوم (75 ـ 22)

لرسم الخطوط الرئيسية لتوسيع مدينة الجزائر في آفاق سنة 2000م

وكان هذا المخطط يرمي إلى تحقيق عدة أهداف منها :

- الحد من التوسع العشوائي لمدينة الجزائر و رسم الحدود المستقبلية لهذا التوسع.
- تحسين الدور الوظيفي للمدينة.
- تحسين الظروف المعيشية لسكانها.
- تحقيق الانسجام المطلوب بين مختلف النشاطات (الاقتصادية ـ الخدماتية) داخل إقليم الجزائر والتحكم في التوسع العمراني به.

اقترح المخطط امتصاص الفائض السكاني لمدينة الجزائر بإقامة أربعة مراكز حضرية هي (حجوط / تيبازة – البليدة – بوقرة / الأربعاء – يسر / برج أم نايل) ومن شأن هذه المراكز توقيف حركة النزوح الريفي نحو العاصمة (لاحظ الخريطة رقم22) .

كما وضع المخطط حدودا لتوسع إقليم الجزائر الذي سيشمل في المستقبل الدوائر والبلديات التالية المبينة في الجدول رقم 5 حيث تم توجيه التوسع نحو البلديات التي تقع شرق العاصمة واستبعاد الضاحية الغربية .

الجدول رقم : 5 حدود توسع مدينة الجزائر

الدوائر	البلديات	
باب الزوار	عين طاية	درارية
سيدي امحمد	برج الكيفان	السحاولة
بئر مراد	الدار البيضاء	بئر خادم
حسين داي	الرويبة ـ الرغاية	الشراقة
الحراش	بئر التوتة	عين البنيان
	الدويرة	سطاوالي

المصدر: أيام إعلامية حول المخطط التوجيهي للعاصمة سنة 1977 م.

البرامج السكنية التي تم انجازها خلال الفترة (1973م – 2000م)**حسب المخطط التوجيهي** (POG)

الجدول رقم: 6: تطور الحظيرة السكنية لإقليم الجزائر خلال الفترة (1973 م ـ 2000 م)				
التاريخ المرجعي 1973 م		1974 ـ	1978 ـ	1986 ـ 2000 م
عدد سكان إقليم الجزائر	نمو السكان (ألف نسمة)	+ 250	+ 700	+ 900
الحظيرة السكنية لسنة 73	عدد المساكن الواجب توفيرها	+ 25000	+ 125000	+ 265000
8 نسمة / للمسكن	معدل شغل المسكن نسمة / للمسكن	8	7.5	6

المصدر : المخطط التوجيهي (POG) ، **ص** 12

4ـ فيما يخص المجال الزراعي :

نصّ المخطط التوجيهي على وجوب المحافظة على مناصب الشغل في حدود 0.7 منصب / في الهكتار والعمل على تطوير المحاصيل ذات المردود العالي لتلبية حاجيات السكان الضرورية من المواد الغذائية في إقليم الجزائر. وللحفاظ على العقار الفلاحي فإنّ 75 ٪ من الأراضي المبرمجة للتعمير تكون فوق التلال الساحلية التي لاتعتبر ذات قيمة زراعية كبيرة.

ومع كل هذه التحفظات فإنّ لجنة الكوميدور برمجت العديد من المشاريع العمرانية فوق الأراضي الخصبة ذات الجودة العالية الشيء الذي كان سيؤدي إلى فقدان أزيد من 14600 هـ من الأراضي الفلاحية حسب توقعات لجنة الكوميدور نفسها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم : 7 تقلص الرقعة الزراعية نتيجة لبرامج التعمير خلال الفترة (1973 ـ 2000 م)

السنوات	1973 م	1977 م	1985 م	2000 م
المساحة الزراعية (هكتار)	36090	33860	30630	21430
مناصب الشغل في المجال الزراعي	25000	25000	25000	15000
عدد المناصب في الهكتار	0.69	0.74	0.81	0.70

المصدر ذاته ص 15

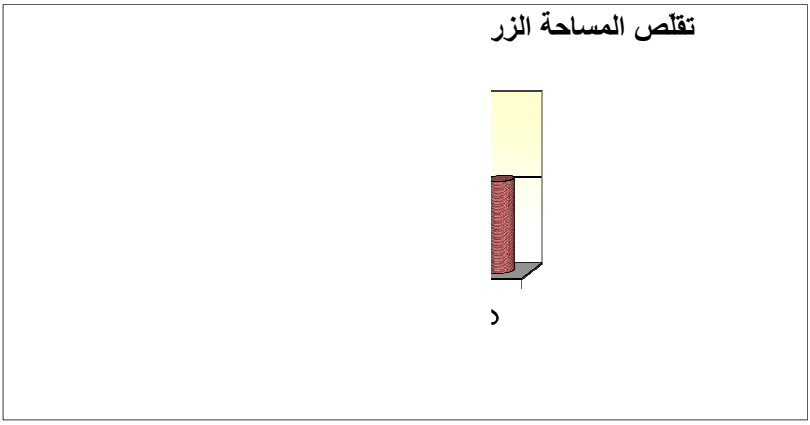

الشكل رقم:05

من خلال الجدول رقم7 والرسم البياني رقم 5 يتّضح أنّ المخطط التوجيهي العام لسنة 1975 كانت له انعكاسات جد خطيرة على المجال الزراعي لو طبق بكامله فحسب تقديم المكتب الوطني للأبحاث والتنمية الريفية BNEDER [1] ، فإنّ ما لا يقل عن 21000 هـ من الأراضي الزراعية منها 9000 هـ خاصة بالخضروات كانت معرضة للزوال في شرق وجنوب شرق مدينة الجزائر لو تمّ إنجاز المشاريع العمرانية المبرمجة في هذا المخطط .

كما وجّهت انتقادات عديدة أخرى لهذا المخطط الذي لم يتمكن من تحقيق التوازن الجهوي وإحداث تنمية حقيقية للمناطق الداخلية قصد الحد من النزوح الريفي نحو العاصمة حيث استمر تدفق السكان نحو ضواحي العاصمة فأدى ذلك إلى انتشار السكن الفوضوي والبيوت القصديرية التي شوهت وجه المدينة .

وهذا ما جعل السلطات تتراجع عن تطبيق هذا المخطط وتقوم بحل لجنة الكوميدور رسميا سنة 1979 م طبقا لقرار مجلس الوزراء المنعقد في 30 سبتمبر 1979 م و الذي أعلن عن إعداد مخطط جديد لتهيئة و توسيع المجال العاصمي أسندت مهمة إنجازه إلى المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية(CNERU) سنة 1980 م والذي اسفرت دراسته عن إنجاز المخطط التوجيهي للتعمير لمدينة الجزائر . (PUD)

2.1.1:المخطط العمراني التوجيهي لولاية الجزائر 1980 م

Plan d'urbanisme directeur d'Alger (PUD)

نصّ هذا المخطط على توجيه التعمير نحو الجهة الغربية و الجنوبية الغربية لمدينة الجزائر أي نحو بلديات (دالي ابراهيم ـ بئر خادم ـ السحاولة ـ الدرارية ـ العاشور ـ الدويرة) كما شمل محيط الدراسة مدينتي برج الكيفان والدار البيضاء شرقا و الشراقة وعين البنيان غربا .

والهدف من هذا المخطط :

- حماية الأراضي الفلاحية الموجودة شرق العاصمة.
- وضع حد للتوسع العشوائي لمدينة الجزائر و وضع آليات للتحكم في التعمير.
- وضع مخطط للتجهيزات الضرورية لتلبية احتياجات سكان العاصمة وتحسين ظروفهم، كما تمّ في هذا المخطط برمجة إنجاز مساكن جديدة و تطوير الهياكل

[1] -Kamel Harouche , les transports urbains dans l'agglomération d'Alger , l'harmattan Paris 1987 , P 152

القاعدية و توسيع المطار و إنجاز شبكة خطوط « الميترو » وتجديد المساحات الخضراء وتطوير الخدمات الإدارية .

- تهيئة مراكز صناعية جديدة تكون خارج العاصمة لتخفيف الضغط عنها .
- إيقاف النزوح الريفي نحو إقليم الجزائر حيث اقترح المخطط ثلاثة حلـــول (متغيرات Variantes) تلتقي جميعها في نقطة مشتركة هي إنشاء مراكز حضرية

جنوب غرب مدينة الجزائر تمتص الفائض السكاني للعاصمة . أمّا المدن التي توجد عند أقدام جبال الأطلس البليدي فيمكن أن تمثل حواجز حقيقية في وجه النزوح الريفي نحو إقليم الجزائر إذا تمّت تهيئتها وتجهيزها بالمرافق الضرورية لاستقرار السكان . ويمكن أن نوجز هذه المقترحات فيما يلي:

1) **الاقتراح الأول:** إنشاء عدة مراكز حضرية على طول أقدام جبال الأطلس البليدي للحد من النزوح الريفي نحو العاصمة (انظر الشكل رقم 6)

2) **الاقتراح الثاني:** إنشاء مركزين حضريين كبيرين تصل طاقة استيعاب كل منهما إلى 400000 ساكن ، يمتدان من الناظور غربا إلى زموري شرقا مرورا بالعفرون والأربعاء وخميس الخشنة وبودواو ، يمكن ربطهما بالعاصمة بواسطة طريق سريع .

3) **الاقتراح الثالث:** إنشاء نطاقين من المراكز الحضرية المتوسطة حول مدينة الجزائر يقع الأول عند سلسة أقدام الأطلس البليدي أمّا الثاني فيوجد بالسهول العليا ممتدا من المدية غربا إلى البويرة شرقا مرورا بالبرواقية وسور الغزلان (انظر الشكل رقم 6)

ورغم التوجيهات الصارمة التي تضمنها المخطط العمراني الرئيسي للجزائر العاصمة والمتعلقة أساسا بوجوب الحفاظ على الأراضي الزراعية فإنّ العمران قد امتدّ من جديد ليستهلك مساحات أخرى من المجال الفلاحي إثر الشروع في تطبيق هذ المخطط لذلك دقّت وزارة الفلاحة ناقوس الخطر وأعلنت معارضتها للمشروع باعتباره كان يمثل تهديدا آخر للأراضي الزراعية الواقعة غرب وجنوب غرب مدينة الجزائر، ممّا أدّى إلى تأجيل المصادقة عليه . ثمّ تمحور النقاش بعد ذلك حول إعادة هيكلة الأحياء القديمة وتكثيفها حفاظا على العقار الفلاحي ، لكن ضيق المجال الحضري لمدينة الجزائر جعله غير قادر على استيعاب المشاريع العمرانية المقرّرة في المخطط التوجيهي للتعمير (PUD) ممّا أدّى إلى استمرار انتشار العمران من جديد في الناحية الشرقية للمدينة نظرا لتقدم الأشغال التي انطلقت منذ سنة 1975 م في إطار المخطط التوجيهي العام (POG) والتي تخصّ بالدرجة الأولى برامج السكن واستكمال بناء

المناطق الحضـرية الجديدة (ZHUN) وهذا ما جعل السلطات تتدخل مرّة أخرى لإعادة النظر في هذا المخطط واستبداله بمخطط عمراني جديد هو المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) الذي تمّ إنجازه فـي 1 ديسمبر 1990 م من طرف المركز الوطني للدراسات العمـرانية (CNERU) وفقا للمرسوم الوزاري 90 - 29 .

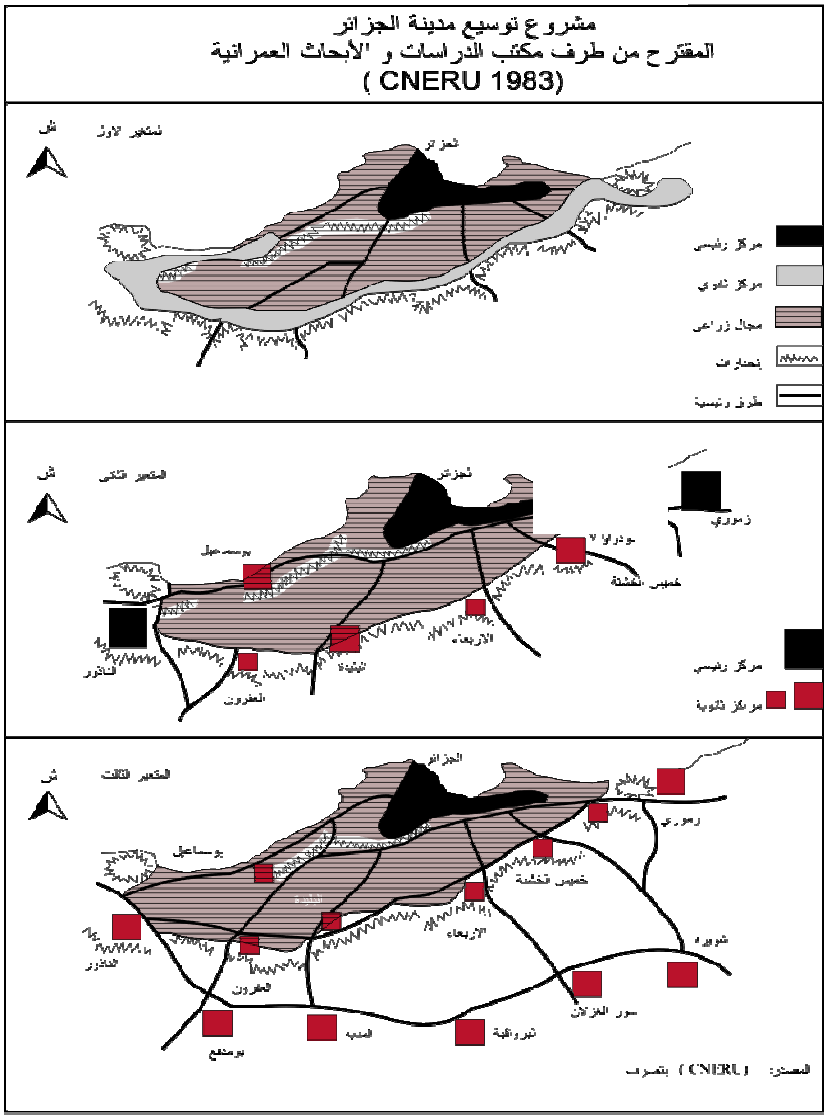

المرحلة الثانية : مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1990ـ2011)

3.1.1: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU):

هو عبارة عن وسيلة جديدة للتخطيط والتهيئة الحضرية باعتباره « يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئي وينظم العلاقات بينه وبين المراكز الحضرية المجاورة » [1] وحسب المرسوم الوزاري رقم 90 - 29 فإنّه يتوجب إرفاق كل بلدية أو مجموعة من البلديات بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير والذي يتضمن تقريرا تقنيا وخرائط ورسوم بيانية وإحصائية تحدد بدقة الوضع السائد في الإقليم (بلدية أو عدة بلديات) من حيث الإمكانيات والتقديرات المستقبلية للاحتياجات الأساسية من المرافق والتجهيزات كما يتضمن مخططات تعرف ب « مخطط استعمال الأرض » [2] (POS) ويقسم المخطط الإقليم المدروس إلى قطاعات حسب أوجه الاستخدام على النحو التالي:

- القطاع المبني (Secteur Urbanisé (U
- القطاع المبرمج للتعمير (Secteur à urbanisé (A U
- القطاع المبرمج للتعمير المستقبلي (S. à urbanisation future (U F
- القطاع غير القابل للتعمير (S . non urbanisable (N U

قسّم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إقليم الجزائر إلى عدة قطاعات خصّص بعضها للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط وبعضها برمج للتعمير المستقبلي على الأمد البعيد بينما تمّ تحديد القطاعات غير القابلة للتعمير التي يتوجب حمايتها والمحافظة عليها والجدول التالي يوضح ذلك

---

[1]- د : بشير التيجاني ، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2002 م ، ، ص 66

[2]- مخطط استعمال الأرض (POS)

- ينظم هذا المخطط استخدام الأرض على ضوء توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ويكون إلزاميا لكل بلدية.
- يحدد لكل منطقة الاستخدام الرئيسي للأرض .
- يحدد مخطط شبكة الطرق والمواصلات وشبكة المياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي والصرف الصحي و أماكن التخلص من النفايات
- يحدد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية.
- يحدد الأحياء و الشوارع و المواقع و المناطق التي يتوجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها
- يعين موقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها والمحافظة غليها

الجدول رقم : 8 الإمكانيات العقارية لإقليم الجزائر وأوجه استخدامها

القطاع	المساحة / هكتار	أوجه الاستغلال / الخصائص
القطاع المبني (U)	2200 هكتار	يشمل ما يلي: ◆المناطق المشغولة بالبنـــاء (النسيج العمراني القديم ـ البنايات الحديثة) ◆ المساحات الحرّة الموجودة داخل النسيج العمراني ◆ المساحات الخضراء و الحدائق
القطاعات المبرمجة للتعمير (A U)	2480 هكتارا	◆ تشمل القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في آفاق 10 سنـــوات (من تاريخ المصادقة على المخطط) ◆ خصّص منها 1470 هـ لتوسيع مطار هواري بومدين الدولي ◆جلّ الأراضي الموجودة جنوب غرب مدينة الجزائر التي ليست لها قيمة زراعية عاليـــة (دالي ابراهيم ـ الشراقة...)
قطاعات مخصصة للتعمير المستقبلي (U F)	630 هكتارا	تشمل الأراضي المخصصة للتعمير على الأمد البعيد في آفاق 20 سنة (من تاريخ المصادقة على المخطط) خصصت لها مساحة صغيرة (630 هـ) باعتبارها أراض زراعية تابعة للمستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1990 م ، ص 44+ القانون العقاري والعمراني مطبعة Berti2004

القطاعات غير القابلة للتعمير :(N U)

وتشمل الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية والتي ينبغي حمايتها من كلّ أشكال التعمير وتبلغ مساحتها بإقليم الجزائر 8794 هكتارا موزعة على مجالين جغرافيين مختلفين:

1) **إقليم الساحل**: تبلغ مساحة الأراضي الزراعية به 5687 هكتارا موزعة على البلديات التالية:

الجدول رقم : 9 مخططات استعمال الأرض في إقليم الساحل بولاية

البلدية	عدد مخططات استعمال الأرض	المساحة (هكتار)
جسر قسطينة	2	465
الدرارية	2	320
العاشور	2	534
دالي ابراهيم	1	275
اولاد فايت	10	1711
الشراقة	12	2284
الحمامات	1	98
المجموع	30	5687

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1990 م، ص45.

2) **سهل متيجة** :وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية به 3266 هكتارا موزعة على البلديات التالية:

الجدول رقم : 10 مخططات استعمال الأرض في سهل متيجة بولاية الجزائر

البلدية	عدد مخططات استعمال الأرض	المساحة (هكتار)
المحمدية	1	159
باب الزوار	2	75
الدار البيضاء	4	513
برج الكيفان	11	2058
الحراش	2	461
المجموع	20	3266

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1990 م، ص46

يتضح من خلال الجدول الأخير أنّ ما لا يقل عن 2805 هكتارات من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية والتي نصّ هذا المخطط على وجوب حمايتها من الزحف العمراني تقع داخل نطاق الضاحية الشرقية للعاصمة في كلّ من بلدية المحمدية وباب الزوار والدار البيضاء وبرج الكيفان وهي تمثل حوالي 85.90 ٪ من الأراضي الموجودة بسهل متيجة والتابعة لولاية الجزائر ، و تقع معظم هذه الأراضي - أي 73 ٪ منها - في بلدية برج الكيفان كما هو مبين في الشكل رقم : 7

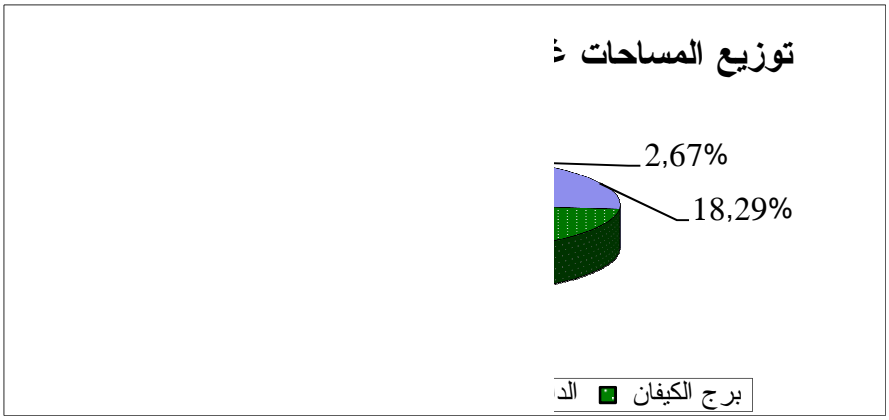

الشكل رقم: 07

لم يفلح هذا المخطط من وضع حد للزحف العمراني على الأراضي الزراعية لعدة أسباب أهمها :

- لم يتم المصادقة على المشروع الا سنة 1995 م أي بعد 5 سنوات من تاريخ انجازه في ظروف سياسية كانت تتميز بعدم الاستقرار مما فتح الباب على مصراعيه لكل أشكال التعدي على العقار الفلاحي

- جاء هذا المخطط مكملا للمخطط العمراني التوجيهي (PUD) لذلك استمرت فيه حركة التعمير حسب ما كانت مبرمجة في الثمانينيات لإتمام المشاريع التي كانت قيد التنفيذ .

- لم يعمر طويلا لأن محافظة الجزائر الكبرى التي تم تأسيسها سنة 1997 م قامت بمراجعة شاملة لهذا المخطط وجاءت بمشروع بديل لتهيئة المحافظة عرف بالمشروع العمراني الكبير لمدينة الجزائر (GPU) .

المشروع العمراني الكبير لمدينة الجزائر (GPU) 1998م

(Le Grand Projet Urbain de la ville d'Alger)

بعد المراجعة لكل المخططات السابقة لوحظ به اختلالات كبرى وعدم انسجام وغياب النظرة الإستراتيجية في كل برامج التهيئة للفضاء العاصمي لذلك اقترح مسيروا محافظة الكبرى مشروعا جديدا يرمي الى تحقيق الأهداف التالية:

1- توسيع مجال تهيئة الفضاء العاصمي ليشمل عدة بلديات تابعة للولايات المجاورة للعاصمة كما هو موضح في الجدول التالي رقم 11.

الولاية	البلديات
البليدة	بئرتوتة ، تسالة المرجة ، اولاد اشبل ، سيدي موسى
بومرداس	عين طاية ، برج البحري،المرسى،اهراوة،الرويبة،الرغاية
تيبازة	عين البنيان، ستاوالي، زرالدة، معالمة، رحمانية، سويدانية، شراقة، العاشور، اولاد فايت، درارية، الدويرة، باباحسن، خرايسية، السحاولة.

2- تحديد ستة أقطاب عمرانية يشملها الإصلاح والترميم والتهيئة والتعمير على طول ساحل مدينة الجزائر ليقوم كل قطب بالوظيفة التي تم تخصيصه لها (اقتصادية ومالية ، ثقافية وعلمية ، استقطاب سياحي وترفيهي...الخ).

3- توجيه التعمير إلى التلال الساحلية وأقدام الأطلس البليدي للحفاظ على العقار الفلاحي وحماية سهل متيجة من الزحف العمراني .

لكن هذا المشروع أجهض في المهد بعد ما تم وضع نهاية لمحافظة الجزائر الكبرى سنة 2000م بدعوى عدم دستوريتها فتعطلت بذلك مشاريعها المبرمجة ولم ينجز منها الا بعض المشاريع الخاصة بالسكن الاجتماعي والتجهيزات ذات الطابع العمومي.

- 2.1 **: مشروع المدن الجديدة:**

ولتخفيف الضغط على مدينة الجزائر، اقترحت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية منذ سنة 1995 م مشروع **«المدن الجديدة»** كوسيلة لفك الاختناق عن العاصمة

والتحكم في التعمير وتحقيق التوازن الجهوي والحد من الاستهلاك المفرط للعقار الفلاحي .

ويتضمن المشروع إنشاء مدن الطوق الأول حول العاصمة ويشمل (الناصرية ـ بوعينان المعالمة ـ العفرون) (لاحظ الخريطة رقم 2) وهذا انطلاقا من النسيج العمراني الموجود الذي يتمّ توسيعه بعد ذلك وتجهيزه حتى تصبح لكل مدينة وظيفة تتميز بها . فمدينة المعالمة مثلا سيتم تخصيصها للأبحاث المتعلقة بالطب والصيدلة وأنشطة المخابر [1] .

وفي المرحلة الثانية يتم التفكير في إنشاء مدن الطوق الثاني عند أقدام الأطلس البليدي ومدن الطوق الثالث في السهول العليا كمدينة بوغزول التي تقع وسط السهول العليا والتي تكون همزة وصل بين الشمال والجنوب حيث يتم تجهيزها بمؤسسات للبحث العلمي والتربية والتعليم [2] .

لكن هذه المشاريع لم تعرف النور لعدة أسباب أهمها :

– عدم الانسجام مع مخططات تهيئة مدينة الجزائر – حيث توجد أغلبية المدن خارج مجال هذه المخططات - لذلك لم ينجز من هذه المدن سوى مدينة سيدي عبدالله .

– مشكل حيازة العقار لا تزال مطروحة في غياب نصوص قانونية واضحة خاصة بالمدن الجديدة.

– مدن الطوق الأول حول العاصمة تدعم استقطاب مدينة الجزائر للسكان بما فيها من فرص للتشغيل وتزيد من مشكل اكتظاظ حركة المرور في ضواحي العاصمة فضلا عن مركز المدينة.

– إنشاء مدن جديدة على حواف سهل متيجة يؤدي بالضرورة إلى استهلاك مساحات جديدة من الأراضي الفلاحية وهو ما يتناقض مع أهداف كل المخططات الوطنية للتهيئة والتعمير .

---

[1]- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ، جزائر الغد ، سنة 1995 م ، ص 265 ـ 266

[2]- مشروع المدن الجديدة حول العاصمة أدرج من جديد في مخطط تهيئة مدينة الجزائر لسنة 2006 وهو في طور الانجاز

مخططات تهيئة وتوسيع مدينة الجزائر
(1995 - 1975)

الخريطة رقم :

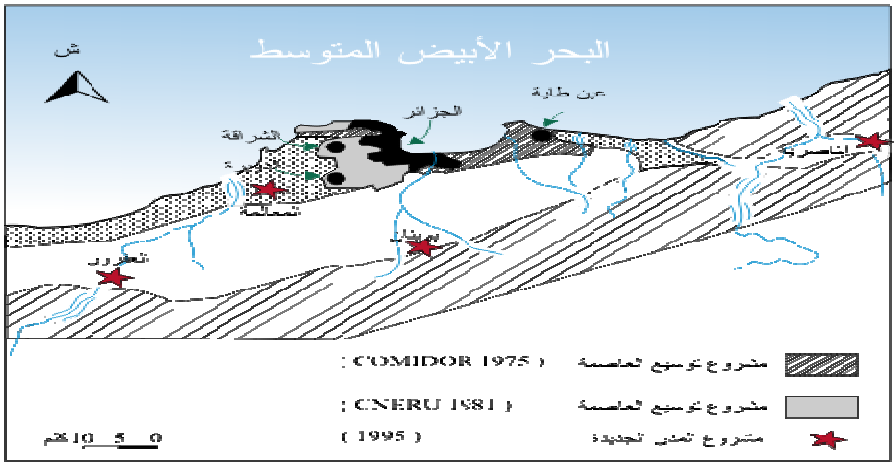

L'ALGERIE espace et société Marc COTE (بتصرف)
MASSON / ARMAND COLIN 1996

أسباب التوسع العمراني على الأراضي الزراعية :

إن أسباب التعدي على العقار الفلاحي في الجزائر متعددة و متداخلة وسنكتفي هنا بالإشارة إلى أبرزها :

1- عدم استقرار السياسات العقارية و غموضها :

شهدت الجزائر سياسات عقارية مختلفة ومتناقضة أحيانا ، فمن تجربة التسيير الذاتي (1963) الى الثورة الزراعية وتأميم الملكيات الواسعة للخواص (1971) ثم القانون المتعلق باستصلاح الأراضي الفلاحية (1983) فقانون المستثمرات الفلاحية (1987) الذي يكتنفه غموض كبير فيما يخص طبيعة الملكية وطرق استغلال هذه المستثمرات بالإضافة إلى غياب المسح الشامل للعقار الفلاحي مما جعل الفلاحين لا يشعرون بالطمأنينة بل ترسخ الاعتقاد لديهم أنهم كلفوا بتسيير مزارع يشكل مؤقت وهم مهددون بفقدانها في أية لحظة وهو ما أدى إلى حالة الإهمال واللامبالاة السائدة اليوم في القطاع الفلاحي العمومي (قطاع المستثمرات الفلاحية) والتي ترتب عنها مايلي :

- تحويل الأراضي عن طابعها الفلاحي و ممارسة نشاطات أخرى بها لا علاقة لها بالزراعة
- إهمال بعض الأراضي و تركها بورا منذ عدة سنوات

- كراء بعض المستثمرات للخواص

- التنازل عن المستثمرات الجماعية و الفردية للبلدية مقابل أي إغراء مادي مما سهل الأمر للسلطات البلدية لإلحاق هذه الأراضي بمحيطها العمراني مستغلين الثغرات الموجودة في الأمر رقم (76 – 48) المؤرخ في 25 أبريل 1976 م المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العامة.

2 – عدم تطبيق النصوص التشريعية الخاصة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية :

لا يرتبط مشكل تآكل العقار الفلاحي في الجزائر بغياب النصوص القانونية فالمطلع على التشريعين العمراني و العقاري يجد العديد من القوانين و المراسيم والأوامر التي نصت كلها على وجوب حماية الأراضي الفلاحية من كل أشكال التوسع العمراني العشوائي باعتبارها ثروة وطنية ذات بعد استراتيجي حتى أن بعض النصوص ذهبت إلى حد معاقبة كل متسبب في ضياع قطعة أرض فلاحية بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين إلى ثلاث سنوات مع دفع غرامة مالية هامة [1] .

لكن المشكل الرئيسي هو عدم تطبيق هذه القوانين في الميدان و مخافة نصوصها الصريحة و مناقضة التوجيهات الواردة في المخططات العمرانية لا من طرف المواطنين فحسب بل حتى من قبل السلطات المحلية التي يفترض أن تكون الساهرة على تطبيق هذه القوانين ومعاقبة مخالفيها .

3 – عدم احترام مخططات التهيئة العمرانية :

رغم وجود المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير التي تحدد بوضوح القطاعات القابلة و غير القابلة للتعمير ورغم وجود مخططات استعمال الأرض (POS) التي توضح كيفية استعمال كل قطاع .فإن التجسيد الميداني لهذه المخططات يعد ضعيفا للغاية إما لنقص كفاءة السلطات البلدية أو لضيق نظرتها و استخفافها بهذه المخططات نتيجة لنقص الوعي و طغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة فبلدية برج الكيفان على سبيل المثال فقدت 443 هـ من أراضيها الفلاحية التي نص المخطط العمراني لولاية الجزائر على أنها أراض غير قابلة للتعمير .

[1] - المادة 12 من الأمر 85 – 01 المؤرخ في 13 أوت 1985 م .

4 – التأخر في إنجاز المخططات العمرانية :

إن التأخر المسجل في إنجاز المخططات العمرانية و آجال المصادقة عليها [1] فتح الباب لكل أشكال التلاعب بهذه المخططات و مخالفة نصوصها و كانت المحصلة النهائية هي انتشار السكن الفوضوي غير المتحكم فيه الذي لا يخضع لقواعد البناء ومخططات التعمير مما جعله ينتشر بشكل سرطاني فوق الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية [2] .

5 – غياب أجهزة الردع للمخالفين لقواعد البناء و التعمير :

نص الأمر 85 – 01 المؤرخ في 15 أوت 1985 م على منع إنجاز أي مسكن دون رخصة ، أما المادة 12 منه فتشترط موافقة المصالح الفلاحية للترخيص بالبناء فوق أرض فلاحية. لكن تغاضي السلطات المحلية عن المخالفين لهذه التعليمات هو الذي شجع على انتشار البناء الفوضوي فوق الأراضي الزراعية في ظل غياب أجهزة الرقابة و سلطة الردع رغم أن القوانين خولت هذه السلطات لكثير من الهيئات كمفتشيات التعمير و البناء على مستوى الدوائر و شرطة العمران و المجالس البلدية المنتخبة ..... إلخ.

6- النقائص الموجودة في النصوص التشريعية الخاصة بالبناء والتعمير:

ا- الأمر المتعلق بالاحتياطات العقارية البلدية (74-26):

فتح هذا الأمر الباب لكل أشكال التجاوزات والمبالغة في استهلاك العقار الفلاحي باعتباره لم يضع قيودا كثيرة تمنع من تحويل الأراضي الفلاحية الى مناطق قابلة للتعمير حيث نص على إدراج الأراضي الفلاحية الموجودة بمحيط البلدية ضمن الاحتياطات العقارية للبلدية مما سمح للسلطات البلدية بالتصرف بحرية في هذه الاحتياطات .

ب- نزع الملكية للمنفعة العمومية :

إن الأمر 76- 48 المؤرخ في 25 افريل 1976م والمعدل بالقانون 91- 11 المؤرخ في 27 افريل 1991م الذي يحدد قواعد نزع الملكية للمصلحة العمومية أسيء فهمه فالحالات التي يشير إليها هذا الأمر هي حالات استثنائية تمليها الضرورة القصوى فقط لكن السلطات البلدية أساءت التصرف في الملكيات المنزوعة وخاصة الأراضي الفلاحية التي خصصت لإنجاز أحياء سكنية استهلكت مساحات شاسعة حيث كانت مساحة

---

[1] – استغرقت مدة إنجاز المخطط التوجيهي للعاصمة والمصادقة عليه 5 سنوات من 1990 م إلى 1995 م .

[2] – قدر عدد المساكن الفوضوية بدائرة الدار البيضاء سنة 1998 م ب 4246 مسكن .

قطعة الأرض التي منحت للمواطن الواحد في إطار البناء الذاتي تتجاوز 1000م^2 في بعض البلديات.

7- الثغرات الموجودة على مستوى أدوات التعمير:

إن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) الذي وضع كنموذج موحد لأدوات التعمير على المستوى الوطني معمم على كل البلديات لم يتم فيه مراعاة الخصوصيات الجغرافية والوظيفية لكل إقليم من أقاليم الجزائر الواسعة بالإضافة إلى غياب النظرة الشاملة في هذه المخططات التي تجعلها تتماشى مع الأهداف الكبرى للتهيئة العمرانية.

الحلول المقترحة للتحكم في التوسع العمراني على الأراضي الفلاحية :

1- تشجيع سياسة المدن الجديدة لتخفيف الضغط على المدن الكبرى والحد من توسعها على حساب مجالها الزراعي .

2- إعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية ضمن الفضاءات المجاورة للمجال العاصمي (كولاية تيزيوزو , البويرة ، بجاية ، عين الدفلة ، الشلف ...الخ) للحد من النزوح الريفي نحو العاصمة.

3- التحكم في النمو السكاني ووضع حد للهجرة العشوائية من المناطق الداخلية نحو المدن الساحلية.

4- معالجة أزمة السكن ومحاربة كل أشكال البناء الفوضوي وتطبيق القوانين الخاصة بالبناء والتعمير بصرامة مع تعزيز سلطة الردع وأجهزة الرقابة المختلفة للتحكم في حركة التعمير .

5- تفعيل دور البلديات مع تزويدها بالكفاءات المختصة في المجال العمراني وبأدوات التعمير الفعالة مع مراعاة خصوصيات كل بلدية ودورها الوظيفي .

6- تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الأراضي الفلاحية ومعاقبة كل المخالفين لهذه التشريعات .

7- التحكم في تسيير العقار و تفعيل دور الوكالات العقارية المحلية التي أسندت إليها مهمة تسيير وتنظيم العقار ، ورسم سياسة عقارية توفر للفلاح الطمأنينة الكاملة على مستقبله وتحفزه على الاستغلال الأمثل للأرض مع اتخاذ إجراءات صارمة ضد كل إهمال أو تسيب أو تنازل عن الأراضي العمومية .

8- توسيع برنامج الدعم الفلاحي ليشمل دعم أسعار البذور والأسمدة والعتاد الفلاحي .

9- التحكم في المياه المخصصة للري (المياه الجوفية ومياه السدود) والتوسع في تحلية مياه البحر.

10- الإهتمام باليد العاملة الزراعية من حيث التأهيل والتكوين المستمر وربط المزارع بالمعهد الفلاحية ومراكز البحث المتخصصة في المجال الفلاحي .

إن مشكل الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية يعتبر مشكلا وطنيا ينبغي أن يعالج في إطار الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتطوير و تنمية القطاع الفلاحي و ضمن سياسة شاملة للتهيئة العمرانية تعطي أهمية كبرى لموضوع حماية الأراضي الزراعية التي تعتبر من الموارد الاستراتيجية النادرة في الجزائر حيث لا تمثل المساحة الصالحة للزراعة إلاّ 3 ٪ من المساحة الإجمالية للوطن وهي في تناقص مستمر بفعل الانجراف و التصحّر و الزحف العمراني ، وعلى هذه المساحة المحدودة يتوقف تحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاليـــة و المستقبلية من أبناء الجزائر و التخفيف من قيمة الواردات الغذائية التي بلغت 2.4 مليار دولار سنة 2000م و تغطية الاحتياجات الوطنية من الغذاء علما بأنّ الإنتاج الوطني أصبح لا يلبي سوى (30 إلى 40 ٪) من الاحتياجات الوطنية في مجال المنتوجات الزراعية النباتية و بين (65 إلى 75 ٪) من الإنتاج الحيواني[1] ، لذلك فإنّ المشكل الغذائي يعتبر من الرهانات الاستراتيجية التي ستواجه الجزائر و لا يمكن كسب هذا الرهان إلاّ بالاستغلال الجيد لإمكانياتنا الطبيعية و التحكم في الحركة العمرانية ووضع حد للزحف العمراني على الأراضي الزراعية التي تعتبر من أثمن الموارد الطبيعية في البلاد.

المراجع

قائمة المراجع العربية

1) أوربيح محند بن أرزقي : انجراف التربة وحمايتها في التل الجزائري ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985 م

2) د . بشير التيجاني : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000 م

3) د . جاكلين بوجو قارني : ترجمة عبد القادر حليمي ، الجغرافيا الحضرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1989 م

4) د . جورجيت حداد : السكان و البيئة ، عويدات للنشر و الطباعة ، لبنان 2003 م

[1] -CNES . Stratégie de développement de l'agriculture , Janvier 2003 , P.8 et P.9 (Statistiques 2000).

5) د . راشد البراوي (ترجمة) : مشكلات السكان ، مؤسسة فرونكلين للطباعة و النشر القاهرة ، مارس 1969 م

6) د . عبد القادر حليمي: جغرافية الجزائر ، مطبعة الإنشاء دمشق 1968 م.

7) د . عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830 م المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي 1972 م .

8) د . علي البنا : أسس الجغرافيا المناخية و النباتية ، دار النهضة العربية 1970 م

9) د . عبد الله عطوي : جغرافية المدن ، الجزء الثلاث ، دار النهضة العربية بيروت لبنان 2003 م

10) د . عاطف عطية و د . عبد الغاني عماد : البيئة و الإنسان ، منشورات جروس براس ، لبنان 1998م.

11) د . فؤاد حيدر: التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت 1971 م .

12) د . فوزي سعيد عبد الله كبارة: نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها الحضريـــة و البيئية ، دار الفكر العربي ، بيروت 1978 م.

13) موريس أنجرس (ترجمة بوزيد صحراوي): منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، دار القصبة ، الجزائر 2004 م.

14) محمد بلقاسم حسن بهلول : القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1985 م.

15) مريبعي السعيد: التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984م.

16) د . محمد السويدي : التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و في التجارب العالمية المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 م.

17) القانون العقاري و القانون العمراني في الجزائر، مطبعة برتي (Berti) 2004م

18) وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية: جزائر الغد، ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1995م.

19) مصلحة الأرصاد الجوية ، محطة الدار البيضاء الجزائر.

قائمة المذكرات و الرسائل الجامعية

رسائل دكتوراه

1) د . سويهر نواري : زراعة الخضر و الفواكه في متيجة الشرقية ، أطروحة دكتوراه درجة ثالثة ، جامعة هواري بودين للعلوم و التكنولوجيا 1982 م.

رسائل الماجستير

1) بوخيط محمد : التوسع الصناعي و العمراني على الأرض الزراعية في بلدية الرويبة رسالة ماجستير ، معهد علوم الأرض ، جامعة هواري بودين للعلوم و التكنولوجيا 1992 م .

2) درياس عمار : التلوث الصناعي بمنطقة الرغاية ، رسالة ماجستير ، معهد علوم الأرض ، جامعة هواري بودين للعلوم و التكنولوجيا 1994 م.

3) ليلى عباس: أزمة السكن في الجزائر وانعكاساتها على استغلال المجال، رسالة ماجستير، معهد علوم الأرض، جامعة هواري بودين للعلوم والتكنولوجيا 1995م.

الجرائد و المجلات و تقارير الهيئات المختلفة:

1) وزارة البيئة وتهيئة الإقليم: تقرير حول البيئة لسنة 2000م

2) وزارة البيئة وتهيئة الإقليم : برنامج تهيئة الأقاليم الساحلية 2004 م.

3) تقارير الملتقى الوطني حول التهيئة العمرانية في الجزائر (14 إلى 15 أفريل 1998 م).

4) الملتقى الوطني : المجال والسكان 14 إلى 15 أفريل 2002 م ، جامعة السانيا وهران.

5) تقرير وزارة الصحة و السكان 2002 م.

6) المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للجزائر العاصمة 1990 م

7) المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين طاية 1990 م.

8) الميثاق الوطني 1976 ، المعهد التربوي الوطني 1976 م.

9) وزارة التجارة ، الجزائر معطيات عامة ، ماي 2001 م.

10) الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 29 و 30 سنة 2001م.

11) الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 05 / 03/ 1975 م.

12) الجريدة الرسمية رقم 21 الصادرة في 08 / 05/ 1975 م.

13) الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة في 14 / 08/ 1985 م.

14) الجريدة الرسمية رقم 05 الصادرة في 28 / 01/ 1987 م.

15) الجريدة الرسمية رقم 49 الصادرة في 18 / 11/ 1987 م.

16) الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة في 02 / 12/ 1990 م.

17) الجريدة الرسمية رقم 22 الصادرة في 10 / 04/ 1996 م.

18) جريدة الخبر 22 جانفي 2005 م.

19) جريدة الخبر 23 ماي 2005 م.

قائمة المراجع الأجنبية

1) Abdellatif. Benachnou : planification et développement en Algérie (1962 – 1980) . Alger 1980.

2) Abdellatif . Benachnou : l'exode rural en Algérie, SNED , Alger 1978.

3) A . Ferrah . S . Yahiaoui : eau et agriculture en Algérie problématique et enjeux, Alger 2004.

4) Antoine guivaudin : note de réflexion sur la sauvegarde des éspaces naturels , Paris juin 1980.

5) Ali Matallah - Hassina Charikh : Les terres agricoles, Ed hama alger 2005.

6) Cote Marc : l'espace algérien. les prémices d'un aménagement. OPU 1983.

7) Cote Marc l'Algérie espace et société Masson / Paris 1996.

8) Djilali Benamrane : Crise de l'habitat perspective de développement socialiste en Algérie, SNED , Alger 1980.
9) Dominique Couret : systeme d'information géographique, inégalité dans le logement et segrégation spatial à quinto (Equateur) Orstom Paris 1994.
10) Fatiha chikhi said : la crise de l'eau à Alger l'harmattan 1997.
11) Gerar Larcher : la gestion des espaces péri-urbains , Paris 1998.
12) Georges Mutin : la Mitidja décolonisation et espace géographique. CNRS 1977.
13) Georges Mutin : concurrence pour l'utilisation de l'eau dans la région algéroise. U. Poitiers 1987.
14) Hannachi Rebbouh : les mutations agraires récentes dans les compagnes Algéroises ,OPU , Alger 1991.
15) Joelle deluz la bryére : urbanisation en Algérie Blida OPU 1988.
16) J . François Troin : le maghreb hommes et espaces . Armand colin 1987.
17) J. Pierre Paulet : géographie urbaine armand colin paris 2000.
18) Jean Stenberg : cartographie pratique pour la géographie et l'amenagement , Ed SEDES , Paris 1996.
19) kamel Harouche : les transports urbains dans l'agglomération d'Alger. l'harmattan 1987.
20) Mohamed Safar Zitoun : stratégie patrimoniale et urbanisation Alger (1962 - 1992). L'harmattan 1996 .
21) Nicol de monticher : l'aménagement du territoire, Ed : la découverte , Paris 1995.
22) Nora Semmoud : les stratégie d'appropriation de l'espace à Alger. Paris 2001.
23) Seltzer P : le climat de l'Algerie . Alger 1946.
24) Tabet – Aoul Mahi : développement durable et stratégie de l'environnement, OPU , Alger 1998.

Publications

1) CNES : Rapport sur la ville Algérienne ou le devenir urbain du pays 1998.
2) CNES : Stratégie de l'habitat 1999.
3) CNES : L'eau en Algérie, le grand défi de demain. 2000.
4) CNES : Rapport sur l'environnement en Algérie 2001.
5) CNES : L'urbanisation et les risques naturels et industriels en Algérie 2002.
6) CNES : Communication sur le foncier agricole 2002.
7) CNES : Stratégie de développement de l'agriculture, Janvier 2003.
8) ONS : RGPH (1977 – 1987).
9) ONS : RGPH 1998.
10) ONS : statistiques de l'agriculture et de la pêche n° 119 (1989 – 2001).
11) Grille d'équipements, CNERU 1990.
12) Ministère de l'habitat, journée d'information sur le POG d'Alger 1975.
13) Les politiques urbaines colloque Algéro-français tizi ouzou 1985
14) Les tissus urbains colloque international. Oran . 1987.
15) La revue du CNEAP n° 26 décentralisation et organisation territoriale Ed. Mitidja 2002.
16) Ministère de l'habitat programme de résorption de l'habitat précaire.mars 1998.
17) Y. ECREMENT étude agro pédologique (Mitidja) ANRH 1971.